

عرش الدولار.. هل يتزعزع أم قوي الأساس؟



بدأ نجم الدولار في الأفول خلال الآونة الأخيرة في ظل أحداث يتعرض لها العالم منها التنافس من الصين، وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، والجدل مرة أخرى في واشنطن حول سقف الديون الأمريكي. وهناك جانب آخر وهو العقوبات التي فرضتها الأنظمة المالية العالمية على روسيا، وأثارت التكهنات بأن الدول غير الحليفة للولايات المتحدة ربما تتجه إلى عملة أخرى غير الدولار. ونتيجة كل ما سبق خضعت هيمنة الدولار لإعادة النظر، وقد يتجه العالم لعملة أخرى وإلغاء الدولار، أو ربما لا يجد فكاً عن الدولار ويظل الملك فوق عرشه.

• عملة احتياط

وانخفضت حصة الدولار من احتياطيات العملات الأجنبية الرسمية إلى أدنى مستوى لها في 20 عاماً بنسبة 58% في الربع الرابع من عام 2022، وفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي. وكان هذا التحول أكثر وضوحاً عند تعديله وفقاً لسعر الصرف.

فما حدث في عام 2022 كان هبوطاً حاداً للغاية في حصة الدولار بالقيمة الحقيقية، وأن هذا كان ردة فعل على تجميد نصف احتياطيات روسيا من الذهب والعملات الأجنبية البالغة 640 مليار دولار بعد حربها مع أوكرانيا في عام 2022. وقد أدى ذلك إلى إعادة تفكير بعض الدول، مثل المملكة العربية السعودية والصين والهند وتركيا، حول الاتجاه لعملات أخرى.

ووصلت حصة الدولار في الاحتياطيات الأجنبية للبنوك المركزية في الربع الأخير من عام 2022، إلى أدنى مستوى لها منذ عقدين، لكن الخطوة كانت تدريجية وهي الآن عند مستوى مماثل تقريباً لعام 1995. وتضع البنوك المركزية أموالها بالدولار تأهباً لحالة احتياجها لدعم أسعار الصرف أثناء الأزمات الاقتصادية، لأن عملات بلدانها إن تراجعت بشدة مقابل الدولار، فإن النفط والسلع الأخرى المتداولة بالعملة الأمريكية تصبح باهظة الثمن مما يرفع تكاليف المعيشة ويغذي التضخم. وتم ربط العديد من العملات، كدولار هونغ كونغ والباو بنما، مقابل الدولار لأسباب مماثلة

• التحكم في الأسواق

ظل الدولار عملة تداول السلع مما مكن واشنطن من إعاقة وصول دول منتجة، مثل روسيا وفنزويلا وإيران وغيرها، إلى الأسواق.

ولكن هذا الأمر بات آخذاً في التحول، فالهند أصبحت تشتري النفط الروسي بالروبل وبالدرهم الإماراتي، واتجهت الصين إلى اليونان لشراء ما قيمته 88 مليار دولار من النفط والفحم والمعادن الروسية، وأتممت «شركة النفط الوطنية الصينية» و«توتال إنرجيز» الفرنسية في مارس/آذار أول تجارة للغاز الطبيعي المسال تمت تسويتها باليوان. وارتفعت حصة اليونان في معاملات الفوركس العالمية خارج البورصة، من لا شيء تقريباً قبل 15 عاماً، إلى 7%، وفقاً لبنك التسويات الدولية.

• نظام معقد

وسيتطلب إلغاء الدولار شبكة واسعة ومعقدة من المصدرين والمستوردين وتجار العملات ومصدري الديون والمقرضين، ليقرروا بشكل مستقل استخدام عملات أخرى وهذا من غير المرجح.

فالدولار يمثل جانباً نسبته 90% تقريباً من معاملات الفوركس العالمية، وشكل حوالي 6.6 تريليون دولار في عام 2022، وفقاً لبيانات بنك التسويات الدولية.

وذكر بنك التسويات الدولية أن «حوالي نصف جميع الديون الخارجية بالدولار، ونصف التجارة العالمية محسوبة بالدولار».

ويرى خبراء اقتصاديون بأن وظائف الدولار تعزز بعضها بعضاً.

ولا توجد آلية لجعل البنوك والشركات والحكومات تعمل على تغيير سلوكياتهم في ذات الوقت. وفي حين أنه ربما لا يوجد خليفة واحد للدولار، إلا أن كثرة البدائل يمكن أن تخلق عالماً متعدد الأقطاب.

ولطالما كانت الدول تدرك أن وجود واحدة أو اثنتين من مجموعات الأصول الاحتياطية المهيمنة ليست متنوعة بما فيه الكفاية.

وتبحث البنوك المركزية العالمية في مجموعة متنوعة من الأصول، منها ديون الشركات والأصول الملموسة مثل العقارات والعملات الأخرى. وهذه هي العملية الجارية، حيث يتم استخدام الدولار بشكل أقل في النظام العالمي

• أساس متين

ونظراً لأن الودائع المصرفية الكبيرة لا يتم تأمينها دائماً، فإن الشركات تستخدم السندات الحكومية بديلاً نقدياً، وبالتالي، فإن وضع الدولار مدعوم بسوق الخزانة الأمريكية البالغ 23 تريليون دولار، والذي يُنظر إليه على أنه ملاذ آمن للمال.

ويرى بعض المتابعين: «إن عمق سوق الخزانة وسيولتها وأمانها هو سبب كبير يجعل الدولار عملة احتياطية رائدة». والحيازات الدولية من سندات الخزانة هائلة ولا يوجد بديل موثوق به حتى الآن، ويُعد سوق السندات الألماني صغير نسبياً، حيث يربو قليلاً على تريليوني دولار.

وقد يوافق منتجو السلع الأساسية على التجارة مع الصين باليوان، لكن تظل إعادة تدوير النقد في سندات الحكومة الصينية أمراً صعباً بسبب صعوبات فتح الحسابات وعدم اليقين بشأن اللوائح التنظيمية. على عكس سندات الخزانة الأمريكية التي يمكن الدخول على تطبيق ما من أي مكان وتداولها

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.